الاردن

الغلاء والتضخم يأخذان بخناق الجماهير

والدولة مشغولة بالدعاية لترشيد الاستهلاك"!

تقول نشرة تكاليف المعيشة الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة مؤخرا ان رقم تكاليف المعيشة في سنة ١٩٧٩ قد بلغ ١٧٠٫٥ بالقياس لسنة ١٩٧٥ التي اعتبرت سنة اساس وتعادل ١٠٠ ، بينما بلغ الارتفاع في الاسعار ١٥٢٫٧ .

ووفقا للتقديرات الاقتصادية الرسمية فقد ارتفعت نسبة التضخم سنويا بمعدل ١٥ بالمئة . وخلال الاربعة عشر شهرا الماضية ارتفعت اسعار المحروقات ٣ مرات ، بما يقارب الضعف ، مما ادى لارتفاع اجور المواصلات والكهرباء والخدمات وعدة منتجات . وقبل بضعة اشهر استحدث ارتفاع جديد في اسعار الطحين والخبز بلغ حد ٥٠ بالمئة . وحصل ارتفاع على اسعار كافة انواع الخضروات والفواكه ، الى جانب المشروبات الغازية والاحذية والعناية الطبية والالبسة ، بنسبة تعادل ٢٠ بالمئة .

هذه الارقام — وهي بلا ريب تحاول التخفيف من الواقع — الا انها مع ذلك تعكس الحالة المعيشية الصعبة التي كانت سائدة في اواخر العام المنصرم عندما تسلمت الحكومة الجديدة مقاليد السلطة . ولربما كانت هذه الحالة الصعبة واحدة من الاسباب التي جعلت الحكومة الجديدة تعترف بوجود " مشاكل اقتصادية " ، وتتعهد من ثم في بيانها الوزاري باعطاء " اولوية خاصة لدراسة مشكلاتنا الاقتصادية وتصويب مسيرة الاقتصاد الوطني حيثما استوجب " . ولكن لم يمض غير ايام معدودات على تعهدها ذاك حتى اصدرت مرسوما فظيعا يزيد من تفاقم " المشاكل الاقتصادية " وذلك برفع اسعار البترول ومشتقاته بمعدلات تتراوح ما بين ٢٥ — ٣٠ بالمئة دفعة واحدة بعد ان مهدت له بالتهيئة والاعداد النفسيين عبر اجهزة الاعلام الرسمية في محاولة للتنصل من مسؤولية مثل هذا الاجراء الجائر ، والقائه على عاتق الاخرين والتذرع بالارتفاع الذي طرا على اسعار النفط المستورد من ١٨ دولارا للبرميل الواحد الى ٢٦ دولارا ، وانها كانت قد رصدت ٢٠ مليون دينار لدعم اسعار المحروقات ، غير ان هذه الزيادة في الاسعار تتطلب ان يصل المبلغ المرصود للدعم الى ٦١ مليون دينار كي تحافظ مشتقات النفط على اسعارها الحالية ومع اعترافنا بارتفاع اسعار النفط عالميا الا ان علامات استفهام كثيرة تكتنف هذه الذرائع والمبررات . فالكثيرون يتساءلون بحق ، هل ان ارتفاع برميل النفط الخام الى ٢٦ دولار يبرر بيع تنكة البنزين بثلاثة دنانير (١٠ دولارات) والكاز بثمانين قرشا والسولار بسبعين قرشا واسطوانة الغاز بـ ١٥٠ قرشا حتى بعد دعمها بـ ٣١ مليون دينار ؟؟ .

ان حسبة تقديرية بسيطة تاخذ بعين الاعتبار سعر الشراء وتكاليف النقل والتكرير تعكس الشك الذي يساور الكثيرين بصحة مبررات وذرائع الحكومة في رفعها اسعار المحروقات الى هذا الحد . كما ان مقارنة الاسعار الجديده باسعار نفس هذه المواد في بلاد اكثر بعدا عن مصادر النفط كاوروبا مثلا واميركا واليابان تبين ان مبررات رفع اسعار المحروقات الى هذا الحد امور مشكوك فيها .

ولم يقتصر الامر على ذلك ، بل ان هذا الارتفاع في اسعار مشتقات النفط قد ادى بصورة اوتوماتيكية لرفع اجور النقل والمواصلات بنسب تتراوح ما بين ٢٥ — ٥٠ بالمئة ، ولرفع اسعار الكهرباء ، التي تعتمد في انتاجها على البترول ، بنسب تتراوح ما بين ٢٥ الى اكثر من ٥٠ بالمئة دفعة واحدة ، كما سوف لرفع اسعار سلع اخرى الواحدة بعد الاخرى ، وهكذا ستكون قرارات الحكومة الجديدة هذه بمثابة الضوء الاخضر كي يمارس مبدا (الحرية الاقتصادية) او ما سمته الحكومة الجديدة بـ " المبادرة الفردية) التي وعد رئيس الوزراء الجديد " بتثبيتها كقاعدة اساسية في اقتصادنا الوطني) يمارس هذا المبدا فعله برفع اسعار مختلف السلع المحلية منها والمستوردة بهدف جني اقصى الارباح على حساب الاعباء والصعوبات المتزايدة التي تعاني منها الغالبية الساحقة من جماهيرنا في المدينة والريف وخاصا اصحاب الدخل المحدود من العمال والموظفين . ولسوف لا يغير من الصورة هذه اجراءات تافهة اخرى بتخفيض سعر كيلو اللحم المستورد بـ ١٠ قروش وكيلو الارز بقرشين ، وذلك ان اثر هذا التخفيض الزهيد لا يزيد عن ان يكون بمثابة المساحيق التي لا تغير من بشاعة الصورة شيئا .

وبعد كل هذه المراسيم والقرارات المجحفة بمصالح الجماهير الشعبية ، يتبارى (الوعاظ) (والحكماء) من المسؤولين عبر اجهزة الاعلام في اسداء النصح والارشاد بضرورة (ترشيد الاستهلاك) والانحاء باللائمة على المواطنين ، كل المواطنين (!) الذين يعانون لا من جراء الغلاء الذي ياخذ بخناقهم ، ولا بسبب التضخم الذي يلتهم مداخيلهم المتواضعة دون ان يسد حاجاتهم الاولية من الغذاء والكساء والسكن والمعالجة ، ولكن بسبب " اسرافهم في الاستهلاك غير الرشيد) .... ؟؟

انهم يخلطون الاوراق عن عمد لانهم لا يريدون ان يكشفوا حقيقة ان الفئات والطبقات العليا من المجتمع التي هي تحديدا البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الكبيرة الكومبرادورية من كبار تجار الاستيراد والتصدير والمتعهدين وكبار الملاكين العقاريين التي تشكل القاعدة الاجتماعية للسلطة نفسها - ومن بين صفوف هذه الفئات لا غيرها يصير الاسراف في الاستهلاك لدرجة السفه وتهيء لها الحكومة عن طريق اطلاق العنان لاستيراد كل اشكال (الصرعات الجديدة) في كل ميدان بهدف اشباع شهوات وغرائز هذه الفئات والطبقات الشرهة والقادرة على الانفاق بلا حساب .. وسوف تظل الحكومة الجديدة كسابقاتها تدور في حلقة مفرغة ، برغم كل الكلام المعسول عن النوايا الطيبة، فلا تجد سبيلا لحل اي من مشكلات (الاقتصاد الوطني) .. والسبيل الوحيد هو في تغير النهج من الاساس .. واعتماد نهج الاستقلال الاقتصادي ورفع الانتاج الزراعي والصناعي وحماية اصحاب الدخل المحدود والتوجه نحو تنمية حقيقة قائمة على العلم والتخطيط السليم وترشيد عملية الاستيراد .. وغير ذلك من الاجراءات الجادة .. وليس سوى حكم وطني متحرر وديمقراطي يحظى بثقة الجماهير ويبادلها الثقة ويطلق طاقاتها وحرياتها ومبادراتها ويضع حدا للتبعية الامبريالية اقتصاديا وسياسيا وماليا وعسكريا ليس سوى حكم كهذا يستطيع ان يبدأ بحل جدي " لمشاكل اقتصادنا الوطني " المتفاقمة .

عن "الجماهير"الاردنية

انكماش اقتصادي خطير يواجه اميركا

كنا ومنذ ان اعلن الرئيس كارتر عن اجراءاته لكبح جماح التضخم من قبل ستة اشهر قد بينا على هذه الصفحة ان تلك الاجراءات لن تفلح في القضاء على الانكماش الاقتصادي الذي سيصيب المجتمع الاميركي وكنا نستند في ذلك الى حقيقة ان النظام الراسمالي نفسه هو الذي يفرز الهزات والازمات الاقتصادية .

واليوم تاتي الاحداث لتثبت صحة ما ذهبنا اليه وما ذهب اليه غيرنا من المسترشدين بالنظرية الاشتراكية العلمية . فقد نشرت مجلة " تايم " الاميركية في عددها الصادر في ١٢ ايار الجاري " ان وعود الرئيس كارتر بعدم حدوث انكماش كانت نوعا من الامنيات " .

فقد اعلنت دائرة العمل ان العاطلين عن العمل في اميركا قد ارتفعت في شهر نيسان الماضي بنسبة ٠٫٨ بالمئة لتصل الى ٧ بالمئة من مجموع الايدي العاملة في اميركا ، وشهد شهر نيسان القاء ٨٢٥ الف عامل اميركي في احضان البطالة ليصبح عدد العاطلين عن العمل ٧ ملايين و ٣٠٠ الف .

ونسب البطالة المشار اليها هي اعلى نسبة عرفتها اميركا منذ شهر كانون الثاني سنة ١٩٧٥ وهي كذلك اعلى نسبة للبطالة بين الرجال منذ عام ١٩٤٩ .

ويتساءل المراقبون الاقتصاديون ورجال الاعمال في اميركا عن مدى العمق الذي سيكتسبه الهبوط الاقتصادي القادم خاصة وان الولايات المتحدة تدخل في المراحل الاولى للهبوط (الانكماش) الاقتصادي وعدد العاطلين فيها اكثر من بداية الانكماش الاخير وهو اكبر انكماش حصل منذ سنوات الثلاثينات ولذلك لا يستبعد هؤلاء ان تكون المرحلة القادمة اسوا مرحلة عرفها الاقتصاد الاميركي منذ الازمة الاقتصادية الكبرى ١٩٢٩ — ١٩٣٣ .

جنوب افريقيا تضاعف قاتها العسكرية ٧٠ مرة

اعلن بيتر ماريه ، رئيس مجلس ة شركة "ارمكور" لتنمية انتاج حة في جنوب افريقيا عن اد مجالات التعاون الاقتصادي كري بين بلاده وعدد من الدول ى وخاصة اسرائيل . وقال بيتر ان اسرائيل قد زودت جنوب ما بمعدات الكترونية للكشف حركات الثوار ، واجهزة للرؤيا الظلام وطائرات ودبابات ون وزوارق قاذفة للصواريخ ان اسرائيل قد زودت بلاده سقاتلات من طراز كفير ومدافع ومدافع هاون وصواريخ جو

كشف بيتر ماريه النقاب عن خمسة آلاف من المدربين بين الاسرائيليين في بريتوريا يدربون قوات جنوب افريقيا اساليب مكافحة رجال العصابات لتحركات الشعبية ويساعدونها داد خطط التدخل في البلدان حة المحاورة .

ممكن ادراك مدى الزيادة الهائلة في الاستعدادات الحربية للنظام العنصري في جنوب افريقيا من الرسم البياني المنشور الى جانب هذه الكلمات والماخوذ عن مجلة " اونسرزايت " التي تصدر في المانيا الغربية . فالرسم يوضح ان النفقات العسكرية في جمهورية جنوب افريقيا تضاعفت سبعين مرة خلال السنوات الثمانية عشرة الاخيرة .

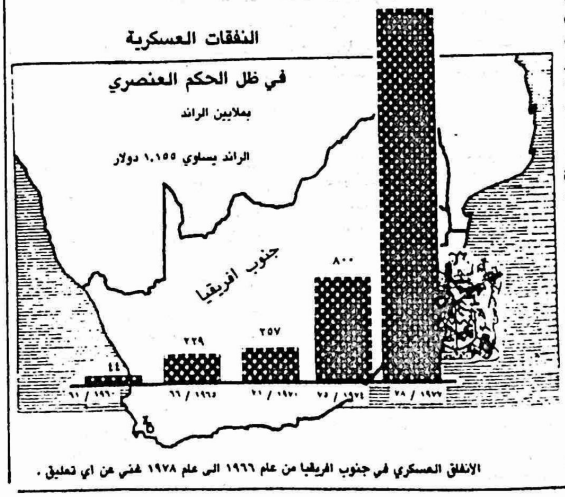

الانفاق العسكري في جنوب افريقيا من عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٧٨ هذي عن اي تعليق .

مسؤول عربي يحذر من الشركات المتعددة الجنسية

دعا الدكتور عبد المحسن زلزلة الامين العام المساعد للجامعة العربية للشؤون الاقتصادية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسية . وحذر الدكتور زلزلة من خطورة الاستمرار في الانماط التنموية السائدة حاليا في جميع الدول العربية تقريبا لان من شانها تدعيم الارتباط الاقتصادي العربي بالاقتصاديات الراسمالية .

عجز ميزان المدفوعات الاميركي

نشرت جريدة " الهيرالد تربيون " نقلا عن مصادر وزارة التجارة الامريكية ان العجز في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة في الربع الاول سنة ١٩٨٠ بلغ ١٢٫٢ بليون دولار " هذا يعني ان هذا العجز قد زاد بمقدار ٣٫٦ بليون دولار عن ماكان عليه في الربع الاخير من سنة ١٩٧٩

وقد جاء هذا العجز في الوقت الذي اكدت فيه نفس المصادر بان استيراد البترول قد انخفض بنسبة ٢ بالمئة فاصبح ٨٫٤٧ مليون برميل في اليوم بعد ان كان ٨٫٦٥ مليون برميل في اليوم .